مصطفى الكاظمي يضع بصمته الخاصة على حرب داعش في العراق

الملف الأمني مجال مفتوح لتحقيق نجاحات عاجلة

تركيز رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي على الملف الأمني في بداية عهده على رأس الحكومة خيار مدروس يتيح له تحقيق نجاحات عاجلة في مجال يعتبر من صميم اختصاصه، وهو يمثل بالفعل أرضية ضرورية لمعالجة باقي الملفات التي لا يمكن مقاربتها دون توفّر الأمن والاستقرار.

أنا هنا قولا وفعلا

كركوك (العراق) – وجّه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بإشرافه على إطلاق عملية أمنية كبيرة ضدّ تنظيم داعش بشمال العراق، رسالة واضحة بشأن أولوية استعادة الاستقرار وحفظ الأمن في برنامج حكومته، حيث يفتح الملفّ الأمني مجالا للإنجاز أمام الرجل القادم إلى منصبه الجديد من رئاسة المخابرات، والمقبل على مواجهة تركة ثقيلة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتشابكة تتطلّب معالجتها وقتا أطول، على العكس من الملف الأمني الذي شرع الكاظمي بالفعل في وضع بصمته عليه، من خلال إدخاله تغييرات على رأس القيادات الأمنية منذ الأيام الأولى لتسلّمه مهامّه.

> قرارات الكاظمي وإجراءاته الأمنية والعسكرية تعبير عن ممارسته بشكل فعلي لمهام منصبه كقائد عام للقوات المسلّحة

وأعلن رئيس الوزراء العراقي، الثلاثاء، إطلاق حملة عسكرية لملاحقة فلول تنظيم داعش في محافظتي كركوك وصلاح الدين شمالي البلاد، حيث سجّل التنظيم خلال الآونة الأخيرة عودة إلى النشاط مهدّدا حالة الاستقرار الهشّة التي أعقبت انتصار القوات العراقية في الحرب التي خاضتها ضدّه بين سنتي 2014 و2017.

وأطلقت العملية التي حملت اسم "أبطال العراق، نصر السيادة" عقب اجتماع عقده الكاظمي مع قادة الأمن بمحافظة كركوك شمالي العراق.

وقال بيان حكومي إنّ الحملة العسكرية في كركوك وصلاح الدين تهدف إلى تعزيز الأمن والاستقرار وتجفيف منابع الإرهاب وملاحقة فلول تنظيم داعش.

ونقل البيان عن الكاظمي قوله "في ظل هذه الظروف الصعبة والتحديات العديدة التي يمر بها البلد، فإن أبطالنا من القوات المسلحة بكافة صنوفها تتحدى العدو وتقوم بدور بطولي لتجفيف منابع الإرهاب".

وتعد هذه الحملة العسكرية الأولى منذ تولي الكاظمي مهام منصبه في السابع من مايو الماضي، حيث ظهر الرجل خلال فترة عمله القصيرة بصدد ممارسة مهامه الفعلية كقائد عام للقوات المسلّحة العراقية.

ويُطرح موضوع ترميم صفوف القوّات المسلّحة العراقية بإلحاح في سياق استعادة هيبة الدولة العراقية وإجراء قوانينها على الجميع وبسط سلطانها على مختلف أراضيها، وذلك بعد سنوات طويلة من تراجع تلك القوات بفعل الفساد والاعتبارات غير المهنية التي تسرّبت إلى صفوفها ومن ضمنها الاعتبارات الطائفية التي أصبح لها دخل في انتداب منتسبيها وتعيين قادتها بالإضافة إلى بروز الميليشيات الشيعية المسلّحة كمنازع لها على صلاحياتها واختصاصاتها.

وتتّهم دوائر سياسية عراقية كبار قادة الحشد والميليشيات المسلّحة المعروفين بولائهم لإيران، باستخدام نفوذهم لتحجيم المؤسسة الأمنية والعسكرية وتقليص دورها وذلك لمنع عودة الجيش العراقي إلى سالف قوّته حتّى لا يكون مصدر ممانعة لنفوذ إيران في العراق.

وكان للتغييرات التي سارع مصطفى الكاظمي في قيادات القوات المسلّحة مغزى خاص، حيث تمّت بالضدّ من إدارة بعض القوى الحزبية ذات الصلات المتينة بالميليشيات. وقام رئيس الوزراء العراقي بإعادة الجنرال عبدالوهاب الساعدي إلى رئاسة جهاز مكافحة الإرهاب بعد أشهر من إحالته على وظيفة مكتبية في وزارة الدفاع من قبل رئيس الوزراء السابق عادل عبدالمهدي، فيما أعاد العميد يحيى رسول إلى منصبه السابق متحدّثا باسم القائد العام للقوات المسلحة، وكان قد استُبعد منه أيضا لمصلحة اللواء الركن عبدالكريم خلف المعروف بقربه من قيادات الحشد الشعبي.

كما قام بزيارات إلى المؤسسات العسكرية والأمنية في رسالة واضحة لدعمها والرفع من معنوياتها، مذكّرا بوجوب ضبط فوضى السلاح والصرامة في تطبيق القانون على الجميع.

وتعليقا على العملية العسكرية الجديدة أوضح العميد يحيى رسول في سلسلة تغريدات عبر تويتر أنّ "العملية تمّت بإسناد من طيران الجيش والقوة الجوية وطيران التحالف الدولي وجميع الوكالات الاستخبارية".

ودعا الكاظمي خلال إشرافة على عملية "أبطال العراق" القوات المشاركة فيها إلى حماية ممتلكات المواطنين العامة والخاصة.

وتحيل تلك الدعوة بشكل غير مباشر إلى تجاوزات كبيرة في حقّ سكان المناطق التي دارت فيها الحرب ضدّ تنظيم داعش وكان بعضها بدوافع وخلفيات طائفية الأمر الذي ساهم في تعميق الهوّة بين هؤلاء السكان والقوات المنخرطة في الحرب ضدّ التنظيم.

ولا يخلو التصدي بشكل مبكّر لفلول تنظيم داعش قبل تغوّلها من جديد في مناطق شمال وغرب العراق من أهمية بالنسبة للحكومة العراقية الجديدة، حيث أن تفجّر الأوضاع الأمنية من جديد وانتكاس الاستقرار المتحقّق سيحولان دون إنجاز أي تقدّم في إصلاح باقي الملفّات لا سيما الملف الاقتصادي، حيث يسعى العراق لإطلاق عملية إعادة إعمار كبيرة للمناطق التي دمّرتها الحرب على تنظيم داعش وجلب مستثمرين أجانب للمشاركة في تنشيط الاقتصاد وتنويع موارده في ظل عدم إمكانية التمادي في التعويل بشكل أحادي على موارد النفط. ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف دون ضمان الاستقرار ورفع قدرة الأجهزة الأمنية للدولة على بسط سيادة القانون.

إجراءات الكويت لمواجهة الأزمة لا تستثني خفض الرواتب

الكويت – تدفع الأزمة المالية المستفحلة في الكويت بسبب جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط حكومة البلاد إلى اتّخاذ إجراءات توصف بالقاسية للحدّ من تداعيات الأزمة ونتائجها، من ضمنها السماح بخفض رواتب العاملين في القطاع الخاص، وهو إجراء كان إلى وقت قريب يعتبر من الخطوط الحمراء.وكشف الثلاثاء عن مشروع لتعديل قانون العمل في القطاع الأهلي (الخاص) يسمح للشركات التي تأثر نشاطها بأزمة كورونا بالاتفاق مع العمال على تخفيض رواتبهم خلال الأزمة.

وقالت صحيفة الرأي المحلّية الكويتية إنّ الحكومة أحالت إلى اللجنة المالية البرلمانية مشروع القانون الجديد الهادف لمعالجة آثار كورونا على سوق العمل يسري تطبيقه خلال فترة الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة، وينتهي العمل بأحكامه بانتهاء التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة. وجاء الإجراء الحكومي الجديد في وقت تتواتر فيه التحذيرات من أزمة عميقة تعصف بالاقتصاد الكويتي المعتمد بشكل رئيسي على عوائد النفط. وذهب أكثر المراقبين تشاؤما حدّ التحذير من سيناريو عجز الدولة عن دفع رواتب الموظّفين، بحسب ما جاء في وقت سابق على لسان حمد عبدالمحسن المرزوق رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي.

وتولي الحكومة الكويتية اهتماما بالقطاع الخاص بدافع القلق من أن يضيف انهيار بعض مؤسساته عبئا إضافيا على الدولة لا تستطيع تحمّله بسبب التراجع الحاد في مواردها المالية.

ويشغّل القطاع أكثر من مليون و600 ألف عامل غالبيتهم العظمى من العمال الوافدين بينهم 4 في المئة فقط مواطنون كويتيون.

وكان من ضمن برامج الإصلاح المطروحة في الكويت تنشيط هذا القطاع واتّخاذ إجراءات لرفع قدرته على استيعاب المزيد من المواطنين المقبلين بشكل متزايد على سوق العمل لتخفيف العبء على القطاع العمومي غير القادر على توفير المزيد من الوظائف.

> مشروع لتعديل قانون العمل في القطاع الخاص يسمح للشركات المتأثرة بالأزمة بتخفيض مؤقت لرواتب عمالها

وواجهت مؤسسات القطاع الخاص في الكويت صعوبات كبيرة تأثرا بحالة الإغلاق المرتبطة بإجراءات مكافحة كورونا وتباطؤ النشاط الاقتصادي المحلّي والعالمي. وتريد الحكومة الكويتية حماية تلك المؤسسات بإدخال مرونة على موضوع الرواتب الذي كثيرا ما نظر إليه في البلد باعتباره خطّا أحمر.

وتجيز المادة الأولى من مشروع القانون الجديد لوزير العمل والشؤون الاجتماعية الموافقة لأصحاب الشركات المتأثّرة بالإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية من جائحة كورونا والتي توقف نشاطها كليا أو جزئيا، منح العمالة إجازة خاصة بأجر مخفض لا يقل عن الحد الأدنى للأجور، وذلك خلال المدة التي يقرها مجلس الوزراء كفترة توقف للنشاط.

كما تجيز، بحسب ما أوردته الصحيفة نقلا عن مسوّدة القانون المقترح، لأصحاب العمل الاتفاق مع العمال المشتغلين بمؤسساتهم ومشاريعهم على تخفيض الأجر طوال فترة توقف النشاط بحد أقصى 50 في المئة، على أن تتم مراعاة ساعات العمل الفعلية مقابل الأجر المدفوع، ودون المساس بالحدّ الأدنى للأجور، على أن تحتسب كل مستحقات العمال على أساس الأجر المستحق لهم قبل تخفيضه وتكون ضمن مدة الخدمة، ويتواصل صرف الدعم ومنحة البطالة المخصّصين فقط للعمال من حملة الجنسية الكويتية.

ونصت المادة الثانية على أن تسري أحكام المادة الأولى من هذا القانون خلال فترة الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية من جائحة كورونا، ولا يعمل بأي حكم يخالف أحكام هذا القانون التي تنتهي بانتهاء التدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة.

ونصت المادة الثالثة على ألا تحسب المدة التي يقررها مجلس الوزراء كفترة توقف للنشاط، تطبيقا لأحكام المادة الأولى ضمن المواعيد الإجرائية للدعاوى التي يرفعها العمال استنادا إلى أحكام هذا القانون.

وكانت فكرة تعديل قانون العمل في القطاع الخاص قد أثارت لدى طرحها قبل حوالي شهر عاصفة من الاعتراضات كون التعديل المذكور يتضمّن، بحسب منتقديه والمعترضين عليه، مساسا بحقوق العمّال، وتحديدا المواطنين، ويحمّلهم عبء إنقاذ المؤسّسات التي يعملون بها، بينما يحافظ على امتيازات أصحاب تلك المؤسسات على الرغم من أن مؤسّساتهم كانت قد حظيت بالفعل بإجراءات حكومية عاجلة لتخفيف الأعباء المترتّبة على جائحة كورونا.

غير أنّ الظروف تبدو الآن أكثر ملاءمة لتمرير إجراءات وحلول صعبة للحدّ من وقع الأزمة المالية والاقتصادية بعد أن ثبت أنّها أمر واقع يجب التعامل معه.

مجرّد الحفاظ على الوظائف أصبح بحدّ ذاته إنجازا

مؤتمر المانحين يعطي اليمن المرهق «جرعة أوكسجين»

الرياض – وضع مؤتمر المانحين الذي نظمته افتراضيا المملكة العربية السعودية والأمم المتّحدة، الثلاثاء، الأزمة الإنسانية الخانقة في اليمن على طريق الحلّ من خلال توفير تمويلات لم تبلغ الحدّ المطلوب من قبل الهيئات الأممية، لكنّها كافية لدرء حالة الانهيار السريع والشامل التي حذّرت منها تلك الهيئات نفسها.

وجاءت أبرز الهبات التي قدّمها المشاركون في المؤتمر من السعودية التي أعلنت على لسان المستشار بالديوان الملكي السعودي عبدالله الربيعة عن التزام المملكة بتقديم مبلغ 500 مليون دولار أميركي لدعم خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2020، والمملكة المتّحدة التي التزمت بتقديم مبلغ 160 مليون جنيه إسترليني (201 مليون دولار) وألمانيا الاتحادية التي أعلنت تقديم مساعدات إنسانية لليمن بقيمة 125 مليون يورو (139.8 مليون دولار).

وذكّر وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان أثناء مشاركته في مؤتمر المانحين بأنّ بلاده قدّمت لليمن منذ بداية الأزمة في سبتمبر 2014 مساعدات بمبلغ إجمالي قارب 17 مليار دولار شملت تنفيذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية 453 مشروعا في 12 قطاعا غذائيا وإغاثيا وإنسانيا.

كما تضمّنت تلك المساعدات وديعة بقيمة 3 مليارات دولار لدعم العملة المحلية والاقتصاد اليمني، إضافة إلى تقديم مشتقات نفطية بقيمة 60 مليون دولار شهريا لتشغيل محطات الكهرباء واستمرار مشروع "مسام" لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام.

واتهم الوزير السعودي جماعة الحوثي بالاستحواذ والنهب وفرض الرسوم على المساعدات الإنسانية وإعاقة وصولها إلى كافة الأراضي اليمنية وعدم قبول وقف إطلاق النار والتهدئة.

وتقول الأمم المتحدة إن اليمن يحتاج إلى مساعدات بقيمة 2.4 مليار دولار حتى نهاية 2020. وجاء ذلك في تصريح صحافي لأمين عام المنظّمة أنطونيو غوتيريش بمناسبة المؤتمر أكّد فيه أن عدم توفير القيمة المطلوبة سيؤدي إلى إغلاق أكثر من 30 برنامجا من أصل 41 برنامجا أمميا لدعم اليمن خلال أسابيع.

> الحوثيون عائق أمام حسن توظيف المساعدات بنهبهم لها وفرض الرسوم عليها وإعاقة وصولها إلى كافة الأراضي اليمنية

وزادت جائحة كورونا من تعقيد الوضع في اليمن ووضعت البلد الممزق بالحرب على شفا كارثة غير مسبوقة. وقال غوتيريش في هذا الصدد "نحن في سباق مع الزمن لمنع الكارثة"، مضيفا أن التصدي للوباء والأزمة الإنسانية القائمة حاليا يتطلب إجراءات عاجلة.

وبحسب أمين عام المنظمة الأممية فإنّ نصف المرافق الصحية فقط يعمل في اليمن. وهناك نقص في أجهزة الاختبار والأوكسجين وسيارات الإسعاف ومعدات الحماية الأساسية. ومن جهته يقول المتحدث باسم مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ينس ليركي إنّ فرق الإغاثة السريعة ضدّ كورونا في اليمن لا تمتلك سوى تمويل يتيح لها العمل فقط لستة أسابيع قادمة.